الأمم المتحدة



مجلس الأمن

Distr.: General
31 January 2001

القرار ١٣٣٩ (٢٠٠١)

الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٤٢٦٩ المعقودة في ٣١ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠١

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى جميع قراراته ذات الصلة، لا سيما القرار ١٣١١ (٢٠٠٠) المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٠ والبيان الصادر عن رئيسه في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ (S/PRST/2000/32)،

وقد نظر في تقرير الأمين العام المؤرخ ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ (S/2001/59)،

وإذ يشير إلى الاستنتاجات التي خلص إليها مؤتمرا قمة لشبونة (S/1997/57، المرفق) واسطنبول اللذان عقدتهما منظمة الأمن والتعاون في أوروبا فيما يتعلق بالحالة في أبخازيا، جورجيا،

وإذ يشدد على أن استمرار عدم إحراز تقدم في القضايا الرئيسية المتعلقة بالتوصل إلى تسوية شاملة للصراع في أبخازيا جورجيا، هو أمر غير مقبول،

وإذ يساوره بالغ القلق لأن الحالة عموما في منطقة الصراع وإن كانت هادئة في معظمها حاليا، فإنها لا زالت متفجرة جدا،

وإذ يحيط علما بانعقاد الدورة الثانية عشرة للمجلس التنسيقي للجانبين الجورجي والأبخازي في **٢٣** كانون الثاني/يناير ٢٠٠١،

وإذ يشير إلى المبادئ ذات الصلة الواردة في اتفاقية سلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها المعتمدة في ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤،

310101 310101 01-23408 (A)
0123408

وإذ يرحب بالمساهمات الهامة التي تواصل تقديمها بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا وقوات حفظ السلام الجماعية التابعة لرابطة الدول المستقلة (قوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة) لإضفاء الاستقرار على الحالة في منطقة الصراع، **وإذ يلاحظ** أن علاقات العمل القائمة بين بعثة مراقبي الأمم المتحدة وقوة حفظ السلام لرابطة الدول المستقلة ظلت وثيقة جدا، **وإذ يشدد** على أهمية تحقيق التعاون الوثيق في أداء كل منهما لولايته،

١ - **يرحب** بتقرير الأمين العام المؤرخ ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١؛

٢ - **يؤيد بقوة** ما يبذله الأمين العام وممثله الخاص من جهود دؤوبة، بمساعدة الاتحاد الروسي بصفته الميسر، فضلا عن فريق أصدقاء الأمين العام ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بغرض تشجيع إضفاء الاستقرار على الحالة والتوصل إلى تسوية سياسية شاملة يجب أن تتضمن تسوية لمركز أبخازيا السياسي داخل دولة جورجيا؛

٣ - **يؤيد بقوة،** بصفة خاصة، اعتزام الممثل الخاص أن يقدم، في المستقبل القريب، مشروع ورقة تتضمن مقترحات محددة إلى الطرفين بشأن مسألة توزيع الصلاحيات الدستورية بين تبليسي وسوخومي، بوصف ذلك أساسا لإجراء مفاوضات مجدية؛

٤ - **يشدد** على ضرورة التعجيل بالأعمال المتعلقة بمشروع البروتوكول بشأن عودة اللاجئين إلى منطقة غالي واتخاذ تدابير لإعادة بناء الاقتصاد، فضلا عن مشروع اتفاق يتعلق بالسلام وضمانات للحيلولة دون استئناف الأعمال القتالية؛

٥ - **يهيب** بالطرفين، لا سيما الجانب الأبخازي، أن يتخذا جهودا فورية لتجاوز حالة الجمود وإجراء مفاوضات بشأن المسائل السياسية الأساسية المتصلة بالصراع وجميع المسائل المعلقة في عملية السلام التي تضطلع الأمم المتحدة بقيادتها؛

٦ - **يرحب** باستعداد حكومة أوكرانيا لاستضافة الاجتماع الثالث المتعلق بتدابير بناء الثقة، **ويرحب أيضا** بتعهد الجانبين في الصراع الاجتماع في يالطا في آذار/مارس ٢٠٠١، **وينوه** بالمساهمة الهامة في عملية السلام التي من شأنه أن يقدمها نجاح المؤتمر؛

٧ - **يؤكد** عدم مقبولية التغيرات الديموغرافية الناجمة عن الصراع، **يؤكد مجددا أيضا** الحق غير القابل للتصرف لجميع اللاجئين والمشردين المتضررين من الصراع في العودة إلى ديارهم في ظل ظروف آمنة وكريمة، وفقا للقانون الدولي وعلى النحو المنصوص عليه في الاتفاق الرباعي المؤرخ ٤ نيسان/أبريل ١٩٩٤ (S/1994/397، المرفق الثاني)؛

٨ - **يحث** الطرفين، في هذا السياق على أن يعالجا على وجه السرعة وبطريقة متضافرة، كخطوة أولى، المركز غير المحدد وغير الآمن للعائدين من تلقاء أنفسهم إلى مقاطعة غالي، الذي ما زال يمثل داعيا من دواعي القلق الشديد؛

٩ - **يعرب عن ارتياحه** لإيفاد بعثة التقييم المشتركة إلى مقاطعة غالي، المضطلع بها تحت رعاية الأمم المتحدة، **ويتطلع** إلى أن يبحث بعناية توصيات البعثة بشأن حقوق الإنسان وإنفاذ القوانين والتعليم؛

١٠ - **يدين** جميع الانتهاكات لاتفاق موسكو المؤرخ ١٤ أيار/مايو ١٩٩٤ بشأن وقف إطلاق النار وفصل القوات (S/1994/583، المرفق الأول)، **ويلاحظ** بقلق خاص إجراء المناورات العسكرية الأبخازية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠؛

١١ - **يعرب عن استيائه** لازدياد الأنشطة الإجرامية وأنشطة الجماعات المسلحة في منطقة الصراع، مما يشكل عاملا رئيسيا لزعزعة الاستقرار يؤثر على الحالة عموما، **ويطلب** من الطرفين زيادة بذل جهودهما لكبح جماح تلك الأنشطة والتعاون بحسن نية باستخدام الوسائل التي توفرها آلية المجلس التنسيقي، **ويدين** عمليات قتل المدنيين وأفراد الميليشيات الأبخازية التي وقعت مؤخرا، **ويطلب** من الجانبين، لا سيما الجانب الجورجي، التحقيق في تلك الحوادث ومقاضاة المسؤولين عنها؛

١٢ - **يدين** اختطاف مراقبيّن عسكرييّن تابعين لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، **ويذكّر** بأن الجانبين الجورجي والأبخازي يتحملان المسؤولية الأولى عن أمن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا وقوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة والأفراد الدوليين الآخرين، **ويناشد** الطرفين مقاضاة مرتكبي أحداث أخذ الرهائن المرتكبة في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ وحزيران/يونيه ٢٠٠٠ وكانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠؛

١٣ - **يهيب** بالطرفين أن يضمنا أمن وحرية حركة موظفي الأمم المتحدة والموظفين الدوليين الآخرين؛

١٤ - **يرحب** بإبقاء بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا لترتيباتها الأمنية قيد النظر المتواصل ضمانا لتوفير أعلى درجات الأمن الممكنة لأفرادها؛

١٥ - **يقرر** تمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا لفترة جديدة تنتهي في ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠١، رهنا باستعراض يقوم به المجلس لولاية البعثة في حالة أية تغيرات قد يجري إدخالها على ولاية قوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة أو وجودها،

ويعرب عن اعتزامه إجراء استعراض شامل للعملية في نهاية ولايتها الحالية، في ضوء ما يتخذه الطرفان من خطوات ترمي إلى تحقيق تسوية شاملة؛

١٦ - **يطلب** إلى الأمين العام أن يواصل إبقاء المجلس على علم بالتطورات بصورة منتظمة وأن يقدم تقريرا بعد ثلاثة أشهر من تاريخ اتخاذ هذا القرار عن الحالة في أبخازيا جورجيا، **ويطلب أيضا** إلى الأمين العام أن يكفل تقديم إحاطة إعلامية في غضون ثلاثة أشهر بشأن التقدم المحرز في التوصل إلى التسوية السياسية، بما في ذلك حالة مشروع الورقة التي يعتزم ممثله الخاص تقديمها إلى الطرفين على النحو المشار إليه في الفقرة ٣ أعلاه؛

١٧ - **يقرر** أن يبقي المسألة قيد نظره الفعلي.
